Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ما أُشير إليه في الأول كان ذلك صواباً، فهذا يدلّ على أنّ كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإنّ كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه[٦].

ويقول عبد القاهر الجرجاني (ـ ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ): إنك إذا قلت «لا تضجر ضجر زيد» كنت قد جعلت زيداً يضجر ضرباً من الضَّجر، مثل أن تجعله يُفْرط فيه أن يُسرع إليه. هذا هو مُوجب العُرْف، ثم إن لم تَعتبرْ خُصوص وَصْفٍ، فلا أقلّ من أنْ تجعل الضَّجر على الجملة من عادته، وأنْ تجعله قد كان منه. وإذا كان كذلك اقتضى قوله: «شكوى الجريح إلى القربان والرَّخم» أن يكون ههنا «جريح»، قد عُرف من حاله أنه يكون له «شكوى إلى الغربان والرَّخم»، وذلك محال، وإنما العبارة الصحيحة في هذا أن يُقال: لا تشكُّ إلى خَلْق فإنك إن فعلت كان مثلُ ذلك مَثَل أن تُصوِّر في وهمك أنّ بعيراً دَبراً كشف عن جُرْحه، ثم شكاه إلى الغربان والرَّخم»[٧].

نلاحظ أن عبد القاهر قد تابع العسكري، إذ يقول العسكري: «اختلاف» وعبد القاهر يقول: «إنما العبارة الصحيحة»، وورد ذِكْر «العبارة» عندهما والتوجيه والتفسير لديهما: لا تخرج عن الأسلوب الأدبي والذوق المهذَّب.

ويبرز أثر التيار البلاغي بين فروق العسكري، ومن تلاه في نقله عن المفسرين، والنحويين، واللغويين، إذ يقول: أشار المبرد (ـ ٢٨٥ هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿لكل جعلنا لكم شرعة ومنهاجاً﴾، قال: نعطف شرعة على منهاج؛ لأن الشرعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه ومتسعه، واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان في كذا إذا ابتدأه وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه، قال: ويعطف الشيء على الشيء، وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في

---

٦ ـ الفروق في اللغة: ص ١٣.

٧ ـ كتاب دلائل الاعجاز. ص ٥٥٢، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.